

تاريخ الخليج العربي تكملة م (٨-١٢) (١٣-١٤) مراجعة عامه

المحاضرة الثامنة (٨)

- وصلت طلائع السعوديين إلى ساحل الخليج العربي في عهد الإمام محمد بن عبد العزيز بن محمد بن سعود في الربع الأخير من القرن الثامن عشر.
- قام الإمام فيصل بتثبيت سياسته وسلطته في البريمي والأحساء ومناطق عديده داخل عمان وحصل هذا في الفترة ما بين عامي (١٨٥٣_١٨٦٥).
- قام الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل بتجديد الدولة و ظل يواصل بسط نفوذ آل سعود في المنطقة، فقام المندوب البريطاني في البحرين بتحذيره من أي تدخل في شؤون ساحل عمان وذلك في عام ١٩٠١م.
- عندما نجحت الدولة السعودية عقدت كل من إنجلترا و الدولة العثمانية اتفاق تنسحب بموجبه تركيا من قطر في رسالة إلى الملك عبد العزيز بعدم التطلع إليها وذلك في عام ١٩١٣م.
- و تشير المصادر إلى أن الملك عبد العزيز لم يهتم بهذا الاتفاق بسبب انشغاله مع العثمانيين الذين عقد معهم اتفاق بمقتضاه أترف عبدا لعزير آل سعود بالسيادة العثمانية على نجد و الأحساء وبتعيينه والى عثماني على نجد طيلة حياته على أن يرثه في الحكم أولاده وذلك في عام ١٩١٤م.
- اهتم الملك عبد العزيز بواحة البريمي وتثبيت دعائم حكمه في القتره ما بين (١٩٠٢_١٩٢٥).
- استغل استنجد أهل البريمي بالأمر عبد الله بن جلوى أمير الأحساء الذي بعث بقوة إلى البريمي حتى استطاع جمع الزكاة من البريمي حتى ١٩٢٩ م.
- هناك موقف بريطانيا و الدولة العثمانية من خلال الاتفاقية التي تمت بين تركيا و بريطانيا في ١٩١٣ م.

المحاضرة التاسعة (٩)

- تركزت التجارة في كل من مملكة هرمز العربية وعمان والبحرين والبصرة، إلى أن جاء الاستعمار البرتغالي وسيطر على الطرق والمراكز التجارية منذ عام ١٥٠٧م.
- ثم حررت مسقط سنة ١٦٥٠م.
- انتقل النشاط التجاري في الشرق من البرتغاليين إلى الشركات الأوربية الهولندية والبريطانية دون أن يمر عبر العرب وذلك في بداية القرن السابع عشر.
- انقلب الميزان التجاري الذي كان لا يزال لصالح الشرق فصار لصالح الدول الصناعية في القرن السابع عشر.
- لم يدخل البرتغاليون أية أنظمة جديدة في الحركة التجارية التي وصلت إلى حدود التسبع مع بداية القرن السابع عشر.
- احتلت الكويت مكاناً بارزاً في تجارة اللؤلؤ، على الرغم من إسهامها المحدود في التصدير. وشهدت هذه الحرفة ازدهاراً إبان عهد الشيخ مبارك الصباح، ولا سيما في عام 1912.
- شكل اللؤلؤ أهمية خاصة في صادرات الخليج العربي، واحتل مركزاً مرموقاً بين الصادرات الأخرى فيما عدا سلطنة عمان. وقد بلغت قيمة صادرات اللؤلؤ نحو ٧٥% من جملة الصادرات في عام ١٩٠٦م.
- منعت بريطانيا شيوخ إمارات ساحل عمان من تقديم أية امتيازات لصيد اللؤلؤ للشركات الفرنسية والألمانية، وذلك خوفاً من تغلغل نفوذ هاتين الدولتين وهذا في عام ١٩٠٦م.

المحاضرة العاشرة (١٠)

- إعلان الحكومة البريطانية الانسحاب من بعض دول الخليج العربية في يناير 1968م.
- كانت هناك جهود تتبلور لقيام اتحاد بين حكام الإمارات في الساحل الخليجي من خلال اجتماع دبي في 25 فبراير 1968م.
- كان للملكة العربية السعودية دور بارز في هذا الاتجاه حيث صدر بيان مشترك في الرياض بتاريخ 3 أبريل 1968م في ختام زيارة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر في ذلك الوقت للمملكة

- ظهر التنافس جلياً بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان وعدم تردد الاتحاد السوفيتي في الكشف عن العلاقة بين الغزو وبين التطلع إلى دور في منطقة الخليج حيث أعلن بريجنيف ما سمي (بمبدأ بريجنيف) في ديسمبر 1979م.
- تولى الرئيس ريجان السلطة في انتخابات 1980م
- نشطت المملكة العربية السعودية في الدعوة إلى قيام تعاون أمني للدول الخليجية ولذلك قام صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية بجولة في كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين في نوفمبر 1980م.
- انعقد مؤتمر وزراء الداخلية العرب في الطائف في أغسطس 1980م.
- محاولات المملكة العديدة من أجل تشكيل تجمع عربي خليجي لمواجهة التحديات الإقليمية إلى عام 1971م.
- بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي. حيث بدأت المملكة بتوقيع اتفاقيات ثنائية خلال زيارة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز لجميع الأقطار الخليجية وذلك في عام 1976م.
- تقدمت المملكة من خلال القمة الإسلامية بمدينة الطائف بمشروع يقضي بإنشاء تجمع خليجي وتوحيد مصادر السلاح إلى دول الخليج حتى يصبح التدريب والاستيعاب سهلاً وذلك في شهر أغسطس عام 1980م.
- اتسع تصور المملكة لمفهوم الأمن في الخليج، وتبلور ذلك فيما قدمه سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز من مشروع أسماء (تحقيق الأمن الجماعي في الخليج) والذي كشف عن تفاصيله أثناء زيارة سموه للكويت وباكستان في نهاية عام 1980م.
- تم إعلان وثيقة إنشاء مجلس التعاون الخليجي في ٤ فبراير 1981م.
- توصل قادة كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في أبوظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس وذلك في 21 رجب 1401هـ الموافق 25 مايو 1981م.

- وتنفيذا لقرار وزراء الخارجية اجتمعت لجنة الخبراء بالرياض لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن مجلس التعاون الخليجي، ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس وذلك في 24 – 25 فبراير 1981م.
- تم التحضير لاجتماعات القمة الخليجية في أبو ظبي حيث أعلن في الجلسة الافتتاحية التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي وذلك في يومي 25 – 26 مايو 1981م.

المحاضرة الحادية عشر (١١)

- ففي مجال التعاون المالي والنقدي، ركز المجلس على تجسيد المواطنة الخليجية في كافة الأنشطة التجارية والعقارية والصناعية والاستثمارية والعمل. وفي المجال النقدي، جرى العمل حالياً على تطبيق الجدول الزمني الذي سبق أن أقره المجلس الأعلى في قمة مسقط (ديسمبر 2001م).
- موافقة المجلس الأعلى على معايير التقارب الاقتصادي اللازمة لقيام الاتحاد النقدي ، بالإضافة إلى الانتهاء من مسودة التشريعات والأنظمة الخاصة بالسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة ووضع وإدارة السياسة النقدية الموحدة في ديسمبر 2005م
- وفي مجال التعاون الجمركي، اعتمد المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين في (ديسمبر 2001م).
- وفي مجال التعاون الجمركي، اعتمد المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (ديسمبر 2001م) النظام الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية وبدء في تطبيقه اعتباراً من يناير 2002م. كما قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر 2002م) بدء العمل بالإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجي اعتباراً من الأول من يناير 2003م ، والعمل بمتطلبات نقطة الدخول الواحدة (بحيث يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء بالمجلس ، والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، بحيث تنتقل السلعة فيما بعد بين الدول الأعضاء بحرية .
- تم الاعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة ٢٠٠٨ .
- قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السابعة والتي عقدت في أبو ظبي 1986م ، بالسماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتباراً من أول مارس 1987م ، وكذلك بالسماح لمواطني الدول الأعضاء

بمزاولة تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتباراً من أول مارس 1990م .

• قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة في الدوحة 2002م بأن يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك ، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003م.

• وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الرابعة عشرة التي عقدت بالمملكة العربية السعودية عام 1993م على إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس وعلى نظام المركز ، وقد أقيم المركز في مملكة البحرين وأعلن عن قيامه رسمياً في مارس 1995م.

• قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السادسة التي عقدت في مسقط 1985م الموافقة على الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية ، وفي دورته التاسعة عشرة المنعقدة في أبوظبي 1998م أقر المجلس الصيغة المعدلة لهذه الإستراتيجية .

• اعتمد المجلس الأعلى في دورته السابعة المنعقدة في أبوظبي 1986م القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس وذلك في 1986م.

• وفيما يتعلق بحماية المنتجات الوطنية بدول المجلس اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة المنعقدة بالمنامة النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس وذلك في عام 1988م.

• وافق المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة بالدوحة على توصية وزراء المالية والاقتصاد الوطني بدول المجلس في اجتماعهم التاسع والخمسين بشأن كيفية حماية الصناعات الوطنية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي وذلك في عام 2002م.

• وفيما يخص إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية فقد قرر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في مسقط منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاء من الضرائب (الرسوم) الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار وذلك في عام 2001م.

- اعتمد المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة بالكويت 2003م، القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول المجلس كقانون إلزامي اعتبار من الأول من عام 2004م .
- قرر المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين المنعقدة بالمنامة 2004م ، اعتماد قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون كقانون (نظام) إلزامي . وجاري العمل حالياً على إعداد مشروع نظام (قانون) موحد لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي في دول المجلس . وأيضاً إعداد مشروع إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات لدول المجلس .
- وفي مجال التعاون في مجال الكهرباء والماء، يتم المضي قدماً في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي، حيث التزمت كل دولة مساهمة في المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي (المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين ، دولة قطر، دولة الكويت) بدفع التزاماتها من باقي رأس مال هيئة الربط الكهربائي (30%) وحصتها من باقي التمويل (65%) بالطريقة التي تراها مناسبة ووفق التدفقات المالية والمواعيد التي تحددها الهيئة لئتم تشغيل المشروع خلال الربع الأول من عام 2008م .
- وفي مجال التعاون الزراعي، أقرت دول المجلس السياسة الزراعية المشتركة عام 1996م.

المحاضرة الثانية عشر (12)

ii

- تعد المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي للتوصل لاتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين من بين أهم تلك المفاوضات، حيث تم في هذا الإطار عقد عدة اجتماعات مكثفة للمختصين من الجانبين، أنهيا خلالها معظم المواضيع المتعلقة بهذه الاتفاقية وذلك خلال عام 2007م وعام 2008م .
- اتخذت المملكة مبادرة فردية تمثلت في إعلان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أمام أساتذة وطلاب جامعة الملك عبد العزيز عن تخصيص جزء من أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لتساهم فيها دول الخليج إذا أرادت؟ وذلك في محرم 1404م.

- غزت العراق الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.
- الالتزام التام بقرارات القمة العربية غير العادية في القاهرة وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي وقرارات مجلس الأمن. (١٠ أغسطس ١٩٩٠).
- المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية المتمثلة في حكومة الكويت بقيادة الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى الحكم وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من أغسطس.

أدعو لنا بالتوفيق

انتهى

i

الى المستوى السابع بأذن اللهⁱⁱⁱ